أثر التقليد في ضعف حركة إحياء التراث الديني

أثر التقليد في ضعف حركة إحياء التراث الديني

د. محمد حسنين

١ - تمهيد:

كلنا يعرف كيف أن الأهواء الشخصية، والمطامع الذاتية، لحكّام المسلمين الأوائل، قد إنتهت بالأمة الإسلامية إلى الضعف والتمزق، ثم إلى الخمول في شتى المجالات الحضارية. وكلنا يعرف كذلك كيف أن النهضة الأوروبية قد مكنت بعض دول الغرب إلى استعمار هذه الأمة عسكرياً، وسياسياً، واقتصادياً، وفكرياً. ولمّا كان الاستعمار الفكري هو أخطر أنواع الاستعمار، لأنه يقضي تماماً على روح الأمة المستَعمَرَة، ويمسخ شخصيتها، فقد هبّ الغيوريون من روّاد العالم الإسلامي داعين إلى إحياء تراثنا الإسلامي القديم لكي تحافظ على شخصيتها الإسلامية أثناء خضوعها للاستعمار أولاً، ثم لتجد فيه الأجيال المنبهرة بالقرب، بعد أن تخلصت من الاستعمار العسكري، أساساً لنهضة فكرية إسلامية تمكنها من التخلص من التبعية الفكرية للغرب بعد ذلك. وقد استجابت مختلف البلاد الإسلامية لهذه الدعوة، كلٌّ منها في إطار ما تسمح به ظروفها. غير أن هذه الحركة - في رأي الكثيرين - لم يقدَّر لها النجاح حتى الآن.

وموضوع هذا المقال هو دراسة بعض أسباب هذا القصور،

واقتراح العلاج الذي نعتقد أنه سيؤدي إلى جعل هذه الحركة قوية فعّالة، تؤدي دورها في خلق مناخ فكري إسلامي متجدد في المجال الديني أولاً، ثم في شتّى المجالات بعد ذلك، باعتبار أن الدين عامل مهم للغاية في حياة الأمم الفكرية والحضارية على وجه العموم.

ونودّ، في البداية، أن نوضح المقصود بعبارات: «التراث»، و«التقليد»، و«الإحياء».

فكلمة «التراث» تعني ما خلفته لنا الأجيال الإسلامية السابقة، عربية كانت أم غير عربية، من ثمار عبقريتها في شتى جوانب النشاط الحضاري من علم وفن، منذ بداية الإسلام حتى ظهور المطابع واستخدامها وسيلة لنشر العلم والمعرفة، واستخدام المناهج الحديثة في التحقيق والنشر. أما التراث الديني فهو الجزء الخاص من هذا النشاط، والذي يقتصر على علوم القرآن من قراءات، ورسم للمصاحف، وتفسير، ولغة، وبلاغة، وعلى علوم الحديث، وعلوم التصوف، وعلم الكلام أو علم العقائد، وعلم الفقه وأصوله.

أما «الأحياء» فالمقصود به نشر ما خلّفه القدامي من كتب ظلت مخطوطة ومهملة وقتاً طويلا في أعماق المكتبات العامة أو الخاصة، لا يطلع عليها إلا القلّة القليلة من ذوي الفضول العلمي القوي.

وقد بدأت حركة نشر التراث مع بداية استخدام المطابع العربية، كما قلنا، فطبع كثير من كنوز الماضي في مصر، والهند وتركيا أو في عواصم الاستشراق الغربية، كفرنسا، وألمانيا، وهولندا، وانجلترا، وإيطاليا. بيد أن ما ظهر من آثار الماضي على كثرته كان، حتى بداية هذا القرن، قليلا بالنسبة لضخامة هذا التراث، كما أنه لم

يكن من حيث جودة الطبع، ومن حيث الضبط بمعناه الواسع، بحيث يسهل على القارىء الوصول إلى بغيته منه في سهولة ويسر، ولم يكن محققاً تحقيقاً علمياً نقدياً، يثير في ذهن القارىء التأمل والحكم، ويدفعه الى المشاركة برأيه، والإسهام بنصيبه من الإبداع.

لكن حركة الإحياء قد استمرت، وأخذت تتسع بتزايد عدد المثقفين واتساع دائرتهم، وتنوع مشاربهم، حتى وصلت الى ما هي عليه الآن. فقد ظهرت معظم المخطوطات الإسلامية ذات القيمة العالية في شتى الفنون، مطبوعة طبعاً أنيقاً، حتى ليمكن القول بأن كل ما حفظ من الضياع من آثار الماضي العلمية الهامة قد ظهر بالفعل، ووجد طريقه إلى القرَّاء. وإذا قصرنا اهتمامنا على التراث الإسلامي الديني، فإنه يمكننا أن نقول: إنه لم يبق مخطوط معروف ذو قيمة في علوم التفسير أو الحديث أو اللغة أو الفقه وأصوله أو العقائد أو التصوف أو السيرة والتاريخ إلا وقد ظهر في طبعة أو عدة طبعات تفنّن الناشرون، هيئات وأفراداً، في إخراجه على أحسن ما يكون الإخراج من حيث جودة الطباعة، والاعتناء - المبالغ فيه أحياناً - بالفهارس، والتحقيق اللغوي.

و« التقليد » هو الأخذ برأي الغير، وشاع استخدامه في الأخذ برأي علماء الدين القدامى، ممن يعتبرون « سلفاً صالحاً »، فيما يعرض من مشاكل تتطلب حلولا، في الوقت الراهن. فالذين يلجأون إليه يعتبرون أنفسهم أدنى مرتبة من الناحية العلمية من السلف الذين يحملون لهم تقديراً يصل أحياناً إلى حدّ التقديس، وحدّ إفناء ذواتهم العلمية في شخصيات هذا السلف. وهم عندما تعرض لهم مشكلة دينية ملحَّة يهربون منها، ويعتبرون أنفسهم غير مؤهلين لاستنباط حلٍّ

لها، ولا لإبداء رأيهم بصددها، ويعتقدون أن الإقدام على ذلك «بدعة» يجب الابتعاد عنها، لأن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، ثم يفتشون في آثار السلف عن الحل المطلوب.

٢ - وقد بدأت روح التقليد في الظهور منذ وقت مبكر؛ قبل إنقضاء القرن الثاني الهجري كما سنرى. وهي تستند في تبرير وجودها وبقائها الى الادعاء بأن التقليد هو متابعة لرسول الله ﷺ في كل ما روي عنه من أقوال أو أفعال أو تقريرات. فالرسول هو أعلم الناس بأمور الدين، فمنذ الذي يستطيع أو يجرؤ على أن يقول برأيه أو يستخدم فكره وبين يديه أقوال الرسول وفتواه؟ أليس في الإقدام على هذا «ابتداع» وزندقة وخروج عن تعاليم الدين؟ ألم يقل الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وما أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ ؟ أليس في مخالفة رسول الله مخالفة للقرآن الكريم؟ ثم أليست مخالفة القرآن الكريم كفراً.

وشيئاً فشيئاً أضيف وجوب اتباع الصحابة[1] وتابعيهم وتابعي تابعيهم الى وجوب اتباع الرسول نفسه، وارتقت آراؤهم مع الزمن - لتأخذ قدسية آرائه ﷺ. ولما كان الارتفاع بآراء من عدا الرسول إلى هذا المستوى أمراً مستغرباً بعض الشيء، فقد استدعى الأمر العثور على من يؤكد بلوغهم هذا المستوى ويزيل هذا الاستغراب،

---

(١) الصحابي، في أرجح الأقوال هو: من لقي النبي ﷺ، وهو مميِّز، مؤمنا به، ومات على الإسلام، طالت مجالسته له أو قصرت، روى عنه أو لم يرْو، غزا معه أو لم يغزُ. راجع: «الحديث والمحدثون» للشيخ محمد محمد أبو زهو، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١٢٩ وما بعدها.

فكان الحديث المنسوب الى رسول الله تواتراً وهو: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يأتي أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمين أحدهم شهادته»، فاستقرت بذلك مكانة الصحابة الدينية لأنهم «خير القرون» وأصبح الاقتداء بهم، والاهتداء بهديهم فرضا لا يمكن تجاوزه. ثم إن قيمتهم هذه ما زالت تتأكد حتى جاء الشافعي رضي الله عنه ليقول عنهم في كتابه «الرسالة» «وهم فوقنا في كل علم وإجتهاد وورع وعقل، وأمر استدرك به علم واستُنْبِطَ به. وآراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من آرائنا لأنفسنا[1]».

وهذه العبارة للشافعي في غاية الأهمية، لأنها تلقي ضوءاً قوياً على روح التقليد التي ظهرت مبكرة في الإسلام، واتفقنا على المنهج الذي اتبع - وما زال يتبع حتى الآن في الأوساط الدينية - كأساس لتقييم علم العلماء؛ إذ بناء على الحديث السابق وعلى رأي الإمام الشافعي أصبحت القيمة العلمية مرتبطة بالزمن، لا بدرجة التحصيل، ولا بالأهلية الذاتية للتعلم والتعليم. أصبح القرب أو البعد عن رسول الله «زمنياً» هو أساس المفاضلة بين قيمة الآراء؛ فأقرب الناس زمنا إلى رسول الله ﷺ هو أكثرهم علماً وأجدرهم بالثقة، وتصل الثقة بالرجل وبعلمه كلما ابتعد «زمنياً» عن رسول الله، وإن كان من أقدر الناس على الفهم والاستنباط.

٣ - هذا هو المنطق الذي استقر قبل نهاية القرن الثاني الهجري، واستمر العمل به إلى الآن، رغم ظهور آراء تنادي من وقت لآخر،

---

(٢) مقدمة ابن الصلاح بشرحها، للعراقي، حلب، ص ٢٦٣، بدون تاريخ.

برفضه أو التقليل من أهميته واللجوء إلى الاجتهاد فيما يعرض من مشاكل تقتضي حلولا دينية.

والذي يهمنا هنا هو ما جرّه علينا التقليد من قصور في حركة إحياء التراث أدى إلى ضياع الفائدة المرجوة منه. ولنوضح الأمر:

عند تحقيق أي أثر قديم ونشره فلا بد من مراعاة أمرين:

أولهما: الجانب الفني البحت، ونعني به الجانب الذي يسهِّل للقارىء الاطلاع عليه، والوصول إلى ما يريده منه دون عناء، وهذا يتطلب، كما هو معروف، تصحيح عبارته، ووضع فهرس أو أكثر له، كما يتطلب أيضاً التعريف بصاحب الكتاب المخطوط، وبعصره، وبمنزلة العلم الذي ألَّف فيه الكتاب بالقياس إلى عصره.

وثانيهما: الجانب العلمي، ونعني به الدراسة التمهيدية النقدية التي تستهدف تقييم الأفكار التي اشتمل عليها الكتاب موضوع النشر، من وجهة نظر معاصرة، وذلك بعرض كافة الآراء والاتجاهات التي ظهرت في الموضوع منذ تاريخ كتابته كمخطوط، حتى ساعة نشره، حتى يمكن وضعه في مكانه الصحيح من حركة التقدم العلمي، وحتى يكون نشره فرصة تعطى للقارىء، تمكنه من الموازنة بين مختلف الآراء والاتجاهات، ليتبنى ما يراه أفضلها، أو ليرفضها جميعاً، ويتبنى رأياً أو اتجاهاً جديداً، وبذلك يكون نشر هذا الأثر فرصة لربط الماضي بالحاضر من جهة، ولفتح الطريق أمام الابداع والتطوير، وهما الهدف الأساسي من إحياء التراث، من جهة أخرى.

ولقد أبدع المحققون والناشرون في الوفاء بمتطلبات الجانب الفني البحت، بل لقد بالغوا أحياناً في إبداعهم، فأضافوا إلى بعض الكتب

التي حققوها من أنواع الفهارس والرموز والإشارات ما زادوا به من ضخامة العمل المحقق، لكنه أدى إلى خلاف المطلوب؛ فقد استحالت هذه الفهارس والإشارات والرموز الى طلاسم تحتاج بدورها إلى فهارس تفك رموزها وتبين كيفية الإستفادة بها.

أما متطلبات الجانب العلمي النقدي، وهو أكثر الجانبين أهمية، وألصقهما بالهدف من النشر فقد أغفلت إغفالا تاماً، واستبدل بها، تحت وطأة التقليد وقوة سلطانه، صفحات تضاف الى العمل المحقق تكيل المدح والثناء للمؤلف، وللموضوع الذي ألف فيه، وللجو العلمي الذي كان سائداً وقت تأليفه؛ فالمؤلف - عادة - من أحسن الناس خلقاً، وأكثرهم فهماً، وأعلاهم ذكرا، وأشدهم حرصاً على تقييد العلم وعدم تركه عرضة للضياع والاندثار. والموضوع الذي أُلِّف فيه الكتاب هو - في العادة - أكثر مواضيع العلم خطورة، وأعظمها فائدة، وأحراها بالأهمية، لصلته «الحضارية» بالنهضة الإسلامية الشاملة. أما البيئة التي ظهر فيها الكتاب أول ما ظهر، فهي - عادة - بيئة علمية خالصة، وعصره عصر ازدهار شامل، حتى وإن أطبقت الآراء على أنه عصر تخلف وانحطاط.

وقد يكون بعض هذه الأوصاف أو كلها صادقاً بالنسبة لعدد غير قليل من آثار الماضي، لكنه بكل تأكيد غير صادق بالنسبة لجميع ما نشر من التراث، ولم يكتسب هذه الصفات إلا من شيء واحد هو «انتماؤه إلى الماضي» إلى «سلفنا الصالح». إنه يستمد قيمته، عند هؤلاء المحققين، من تاريخ تأليفه، أي من قربه زمنياً من رسول الله، لا من موضوعه، وبالتالي فإن عبارات مدحهم وثنائهم ليست لأشخاص من قاموا بتأليف هذه الكتب، بل لهذا «الماضي المقدس» برمته.

وهنا مواطن الداء، وسر الفشل في حركة إحياء التراث الديني.

٤ - ذلك أنه إذا كان الغرض من النشر «هو تقويم الأفكار التي اشتمل عليها الكتاب موضوع النشر، من وجهة نظر معاصرة، وذلك بعرض كافة الآراء والاتجاهات التي ظهرت حول موضوع هذا الكتاب، حتى يمكن وضعه في مكانه الصحيح من حركة التقدم العلمي، وحتى يكون نشره فرصة تعطى للقارىء، تمكنه من الموازنة بين مختلف الآراء والاتجاهات، ليتبنّى ما يراه أفضلها، أو ليرفضها جميعاً ويتبنى رأياً أو اتجاهاً جديداً، ليتسنى ربط الماضي بالحاضر من جهة، ولفتح الطريق أمام الإبداع والتطوير من جهة أخرى»، إذا كان هذا هو الغرض الأساسي من إحياء التراث، فإن الذي حدث هو جرّ الإنسان المسلم المعاصر إلى الماضي، وجعله يسير إلى الأمام ورأسه متجهة إلى الوراء. لقد جعل منه «التقليد»، الذي يجده هؤلاء المحققون، إنساناً منفصم الشخصية، ممزقاً بين حقائق عصره الذي يعيشه، وتراث الماضي الذي يدعونه إلى التمسك به، والذي تفصله عنه عدة قرون.

ولنضرب مثالين يوضحان مبلغ ما يعانيه الشباب من تمزق وانفصام. إن الاختلاط في التعليم والعمل وشتى مناحي الحياة الاجتماعية أصبح حقيقة من حقائق العصر التي لا يمكن مناقشتها، وكذلك السفور الذي لا يصل إلى حدّ الخلاعة. لقد اعتاد الناس هذين الأمرين، وأصبح الطالب في جامعته والموظف في مكتبه لا يجد أي غرابة في أن يجد مقعده أو مكتبه جوار مقعد أو مكتب زميلة له، سافرة غير خليعة. لكن كتب التراث، لأنها أُلّفت في زمن مغاير، تعتبر هذين المظهرين، الاختلاط والسفور، من الأعمال المجافية

للشريعة الإسلامية. فالشاب الذي يقرأ هذه الكتب مع المقدمات التقريظية لناشريها، يجدون أنفسهم في حيرة: إنهم لا يستطيعون تجاهل حقائق العصر، ولا يستطيعون تجاهل الشريعة، وهما أمران يبدوان، طبقاً لما يقرؤنه، متناقضين. والتعامل مع البنوك بما يتضمنه من ضرورة قبول مبدأ الفائدة أصبح هو الآخر حقيقة من حقائق العصر. لكن كتب التراث التي ألفت في وقت لم تكن فيه البنوك سائدة، ترى في هذه الفائدة نوعاً من الربا الحرام. والشاب المضطر للتعامل مع البنوك والمثقف ثقافة مستقاة من كتب التراث يجد نفسه أمام تناقض يوقع في الحيرة.

ولقد أدرك عشاق الماضي من المعنيين بالدراسات الإسلامية مبلغ ما يعانيه هذا الجيل من تمزق، فقاموا يكدُّون قرائحهم بحثاً عن حلّ. وكان أن تكونت منهم، بطريقة تلقائية، ما يمكن أن نسميه «بالمدرسة التلفيقية» التي تسعى إلى حلّ المتناقضات التي ذكرنا مثالين لها بالالتفاف حول المشاكل بدلا من مواجهتها، واستعمال الأسلوب الخطابي الممتاز وسيلة للإقناع بدلا من طرح الحقائق، والاستعانة، في النهاية، على قبول المتناقض بالطعن في الحلول الموضوعية. فلكي يوفقوا بين الشريعة وخروج المرأة إلى دار العلم وإلى العمل قالوا بالحجاب، ولكي يزيلوا التناقض القائم بين وجوب التعامل طبقاً للشريعة الإسلامية والتعامل بالفائدة «المحددة» مع البنوك قالوا إن هذه الفائدة هي الربح الحقيقي المحسوب طبقاً لأدق الدراسات. ثم لما رأوا أن هذا التفسير غير مقنع شكوا الى بعض الحكومات التي تدعي الوصاية على الإسلام فأتت بحل جديد، لقد أقامت بنوكاً لا تعطي للمودعين «فائدة» بل تعطيهم «ما يفيء الله به من الربح الحلال».

هذا كله، وأمثاله كثير، التفاف حول المشاكل، وقبول للواقع مغلفاً بدلا من قبوله عارياً، فالمرأة هي المرأة، فتاة كانت أم سيدة، وإذا كان اختلاطها بالرجال في المجتمع يثير الفتنة إذا كانت سافرة، فإن الحجاب لن يقلل من هذه الإثارة، بل ربما يزيد من دواعيها بما يثيره الحجاب نفسه من فضول في عصرنا الراهن. والبنوك «الإسلامية» تثير الضحك والسخرية بهذه التسمية، فالبنوك هي البنوك، باحتكاراتها ووسائل تعاملها، وكلمة «إسلامية» لن تزيل الرجس عن البنوك، بل ستجر الرجس على الإسلام نفسه. أما استبدال كلمة «الفائدة» بعبارة «ما يفيء الله به من الربح الحلال» فهو استهزاء بالقيم الإسلامية باسم الإسلام نفسه، لأن هذه البنوك تفترض الربح شيئاً مؤكداً، وبذلك يصبح «الربح الحلال» و«الفائدة» اسمان لمسمى واحد، هو «الربا» مع فارق واحد هو إطلاق العنان للقائمين على أمر هذه البنوك بتحديد «ما يفيء الله من الربح» حسب أهوائهم، بدلا من ترك تحديده للقانون وبنوده.

لم تفلح هذه الحلول «التلفيقية» في إزالة الانفصام أو التمزق الذين يعيشهما الجيل الحالي، بل زادت تفاهتها من حدتهما، ودفعت الكثيرين من شباب هذا الجيل إلى التطرف إما نحو اليمين بإقامة جمعيات دينية متهوسة يتزايد عدد المنتمين إليها يوماً بعد يوم، ولا يدري إلا الله ما يمكن أن ينتج عن تهوسها، وإما نحو اليسار، برفض الدين جملة، واعتناق أشد المذاهب إلحاداً ومادية. والسبب في هذا كله هو - في رأينا - نشر التراث، أي تخطي الزمن به، دون أي اعتبار لحقائق العصر الذي نعيشه، وعرضه على أنه، كما هو، يحتوي على الحل الأمثل لمشاكلنا، وعلى كل ما يلزم لنهضتنا.

وإذا كان الأمر كذلك، فقد جاءت حركة إحياء التراث بنقيض ما كان يرجى منها؛ كان المفروض أن تدفعنا إلى الأمام فدفعتنا إلى الوراء، وكان المفروض أن تمنحنا الثبات في خطانا فأشاعت فينا الاضطراب وزادتنا تمزقاً على تمزق. وسبب ذلك هو تقديس الماضي وتقليد رجالاته، رغم أن عصرهم أو عصورهم، ليست من العصر الذي نعيشه في شي.

علينا إذن، لكي نستفيد من تراثنا، أن نعيد نشره تحت عنوان: «إحياء التراث الديني ودراسته»، مع الأخذ بعين الاعتبار لكل ما تعنيه كلمة «الدراسة» من معنى، في عالمنا المعاصر. ومن أول ما تعنيه كلمة «دراسة» النظر في المنهج المستخدم في تقدير هذا التراث. لقد كان هذا المنهج، وما زال، يعتمد على القرب أو البعد الزمني من رسول الله ﷺ، كمقياس للمفاضلة بين العلماء كأفراد، وبين الأزمنة كأجيال، فالعالِمُ والجيل الأقرب زمنياً الى رسول الله أعلا منزلة من العالم أو الجيل الذي يليه، وبالتالي فهو أجدر منه بأن يكون قدوة ومثالا يحتذى ويُقَلَّد. فهل هذا المنهج صحيح؟

نبادر فنقول إنه غير صحيح. وإن دراسة موضوعية محايدة لتصرفات الصحابة باعتبارهم أقرب الأشخاص، وباعتبار جيلهم أقرب الأجيال، من رسول الله ﷺ، تثبت صحة ما نقول.

٥ - لقد وردت آيات وأحاديث كثيرة تشيد ببعض الصحابة وتعدهم بالمثوبة والرضوان في الآخرة، لقاء ما قدموه من أعمال وتضحيات في الحياة، لنصرة الدين وإعلاء شأنه. فمن الآيات التي نثنى على الصحابة قوله تعالى: ﴿ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم

الآخر، ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول، الا انها قربة لهم، سيدخلهم الله في رحمته، ان الله غفور رحيم. والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعدّ لهم جنات تجري من تحتها الأنهار، خالدين فيها أبداً، ذلك الفوز العظيم﴾ [سورة التوبة، آية: ٩٨، ٩٩]. ومنها قوله تعالى: ﴿وما لكم ألا تنفقوا في سبيل الله، ولله ميراث السموات والأرض، لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا، وكلاًّ وعد الله الحسنى، والله بما تعملون خبير﴾ [سورة الحديد، آية: ١٠].

أما الأحاديث التي وردت في فضل الصحابة فهي أيضاً كثيرة جداً، نذكر منها ما يلي:

١ - «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحدٍ ذهبا ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه».

٢ - «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يأتي أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمين أحدهم شهادته».

٣ - «إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيِّين والمرسلين».

٤ - «الله الله في أصحابي! لا تتخذوهم غرضاً بعدي؛ فمن أحبهم فبحبيٍّ أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم[١]».

---

(١) نقلنا هذه الأحاديث من كتاب «دفاع عن السنّة، ورد شبه المستشرقين» تأليف الأستاذ الدكتور محمد محمد أبو شهبة، الأستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، ص ١١٠ بدون تاريخ.

ونحب أولا أن نعرف من هو الصحابي على الحقيقة، فقد ذكر علماء المسلمين له عدة تعريفات ذكرنا أشهرها فيما سبق، لكننا لا نرى صحة هذا التعريف. إنه يتسع ليشمل «كل من لقى النبي ﷺ، وهو مميز، مؤمناً به، ومات على الإسلام، طالت مجالسته له أو قصرت، روى عنه أو لم يروْ، غزا معه أو لم يغزُ». وقد يكون هذا التعريف صحيحاً من الوجهة التاريخية، أما من الوجهة الدينية، وهي التي تعنينا، فإن إنطباقه على كل من لقي رسول الله، حتى وإن كان صغيراً غير عاقل، حتى وإن كان خاملا لا دور له في توطيد أركان الدعوة الوليدة، أمر غير معقول. وهل يعقل أن يكون المرء نجماً من نجوم الهداية لمجرد أنه رأى رسول الله ﷺ؟ إن الصحابة أنفسهم لم يكونوا ليوافقوا على هذا التعريف لو أنهم اطلعوا عليه. وقد اتفق المتقدمون من علماء الحديث كالبخاري ومسلم وأحمد بن حنبل على هذا التعريف بعد أن تكونت من الجيل الإسلامي الأول طبقة تتمتع بارستقراطية دينية وطيدة الأركان، فلم يكن أمام هؤلاء العلماء سوى الاعتراف بها، مجاراة للروح السائدة من جهة، وإنتفاعاً بهم من جهة أخرى؛ ذلك أن كثيراً مما يروونه من الأحاديث مسند الى أفراد لم يكونوا كباراً وقت وفاة الرسول، فإضفاء صفة الصحبة عليهم تفيد في توثيق الحديث المروي عنهم وترفع من قيمته الدينية، باعتبار انطباق الآيات والأحاديث التي تمجد الصحابة عليهم. أما نحن فإننا لا نرى أن وصف الصحبة يمكن أن ينطبق على غير هذه القلة من المؤمنين التي شهدت مولد الإسلام وعاشت ساعاته العصيبة ثم ماتت دون أن تشارك في فتنة أو تمتد رغبتها إلى جاه.

ونود ثانياً أن نقول إن الآيات التي وردت بالثناء على الصحابة

وتعدهم بحسب المثوبة لا تنطبق إلا على هذه القلة التي ذكرناها. أما الذين شاركوا في الفتنة وغرّتهم الحياة الدنيا، واقتتلوا في سبيل الثراء والسلطة، فرغم أننا لا نكفّرهم كما قال بعض الخوارج، إلا أننا نخرجهم عن دائرة المثوبة التي وعد الله بها المجاهدين. لقد أذهب هؤلاء طيباتهم في حياتهم الدنيا واستمتعوا بها ولم تعد لهم تلك المزية التي تتحدث عنها الآيات السابقة. إن كثيرين من «الغيورين على الإسلام» لا يعجبهم هذا الوضوح، وسيتهموننا، مدفوعين بدافع «التقليد». بشتى أنواع الاتهامات، لكننا لا نبالي بهم، ونصرُّ على تأكيد أن قتل المسلم لأخيه المسلم يخرج فاعله عن دائرة رضوان الله، حتى وإن كان المرتكب لهذه الجريمة من صحابة رسول الله ﷺ.

ونقول ثالثاً إن الأحاديث المروية في فضل الصحابة تحمل في طياتها دلائل وضعها. فحديث «خير القرون قرني... الخ» يسد الطريق أمام أي نظرة تفاؤل بالنسبة للمستقبل، لأنه يؤكد أن القيم الإسلامية ستنهار انهياراً تاماً بعد انقضاء الجيل الثالث، إذ «تأتي أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمين أحدهم شهادته»، وهذا يتعارض تعارضاً تاماً مع طبيعة الدعوات الكبرى التي تجعل باب الأمل مفتوحاً عبر الزمان والمكان. وحديث «إن الله اختار أصحابي على الثقلين . الخ» يعمم الحكم بطريقة تتنافى مع الواقع، ويجعل الاختيار الالهي مرهوناً بالصدفة في بعض الأحيان؛ إذ من المحال عقلا أن يكون المشاركون في الفتنة من الصحابة «مختارين على الثقلين»، ومن الغريب أن يختار الله امأ على الثقلين لمجرد أنه ولد في زمن رسول الله وأتيحت له الفرصة لرؤيته، مهما كان من أمر هذا «المحظوظ» بعد ذلك. أما حديثاً «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم

اهتديتم » و« الله الله في أصحابي »، فإن الصيغة اللفظية التي وردا بها تدل وحدها على كذبها؛ فهما اتجاه بالخطاب من الرسول إلى موجودين، والموجودون حوله هم الصحابة، فكيف يقول للصحابة: لا تسبوا الصحابة؟ هذا تناقض لغوي تنزه رسول الله ﷺ عنه. وقد يقال، خروجاً من هذا المأزق: إن الرسول لم يتجه بهذه الأحاديث لأناس موجودين عنده، يراهم ويخاطبهم ويسمعون منه، بل اتجه بها إلى الأجيال القادمة بعده، لعلمه أن فريقاً من الناس سيطلقون ألسنتهم في الصحابة، فحذرهم من ذلك. وهذا تبرير غير مقبول؛ فالرسول لا يعلم الغيب، وقد أمره الله تعالى أن يقول: ﴿قل لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً إلا ما شاء الله، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير، وما مسني السوء، إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون﴾ [سورة الأعراف، آية: ١٨٨].

ونقول، رابعاً، إن هذه الأحاديث التي تمجد الصحابة قد عورضت بأحاديث أخرى، تغص من قدرهم، وتنحى باللائمة عليهم في كل ما حدث للمجتمع الإسلامي من تمزق ثم انهيار، نذكر منها الحديث التالي:

« ليردن على الحوض أقوام، ثم ليختلجن دوني، فأقول: يا رب، أصيحابي! أصيحابي! فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم[1] ». فهذا الحديث منسوب إلى الرسول كالأحاديث السابقة، وهو متعارض معها. وقد حاول علماء الحديث التخلص من هذا التعارض، فقالوا: « إن النبي ﷺ لم يرد

---

(١) أنظر: الحديث والمحدثون، للأستاذ الشيخ محمد محمد أبو زهو، ص ١٥٣.

« بالأقوام » في الحديث أصحابه الذين صدقوا في الإيمان، وإنما أراد بهم نفراً قليلا كانوا من المنافقين الذين لم يخلصوا الإيمان، وفيهم يقول الله تعالى ﴿ومن حولكم من الأعراب منافقون، ومن أهل المدينة، مردوا على النفاق، لا تعلمهم، نحن نعلمهم، سنعذبهم مرتين، ثم يُردّون إلى عذاب عظيم﴾. وهؤلاء كانوا يشهدون مع رسول الله ﷺ المشاهد، ويحضرون معه المغازي، لا لإعلاء كلمة الله، بل لأغراض أخرى، كطلب الغنيمة، أو تثبيط المؤمنين أو نحو ذلك، فكانوا في الظاهر معدودين من الصحابة، وهم في الواقع كفار، وقد أظهروا ما كانوا يضمرون بعد وفاة رسول الله ﷺ من الكفر والعداوة للمؤمنين، وارتدُّوا عن الإسلام، وأما الأصحاب الصادقون فلم يكن من أحد منهم ردّة أصلا، وجميعهم مات على الإيمان والحمد لله[1]﴾.

وكما نرى، فإن التخلص من هذا التعارض قائم على أساس قصر فحوى الحديث المذكور على فئة قليلة من الذين كانوا يعيشون في زمن الرسول. وهذه هي إحدى الطرق الشهيرة للتخلص من التناقص. وهناك طرق أخرى، منها التشكيك في رواية الحديث الذي يسبب حرجاً. وكلا المنهجين عقيم؛ ذلك أن قصر فحوى الحديث على فئة دون أخرى أمر تحكمي ليس له مستند عقلي أو مادي، والتشكيك في رواية بعض الأحاديث أمر سهل، يمكن أن يلجأ إليه كل فرد للتشكيك في رواية الأحاديث التي لا تروق له، أو تتعارض مع وجهة نظره، وتكون النتيجة المنطقية هي أن يقع الشك في رواية الأحاديث جميعاً، وقد حدث ذلك بالفعل؛ فلو أننا تتبعنا الأمور التي

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

كانت موضع جدل بين المسلمين نفياً وإثباتاً، إباحة أو حرمة، صحة أو خطأً، لوجدنا أنه قد رويت بإزائها أحاديث معارضة لها، يؤيد بعضها اتجاهاً، ويؤيد بعضها الاتجاه المقابل. ولو أننا اتبعنا في تمحيصها المناهج المذكورة لكان لزاماً علينا أن نقبلها جميعاً مع ما بينها من تعارض، أو أن نرفضها رغم نسبتها جميعاً إلى الرسول ﷺ، إذ أن للرأي الشخصي دخلا كبيراً في تصديق الراوي أو تكذيبه، وليس أحد أولى من أحد، عند النظرة الحيادية بالتصديق، حتى لقد قال الذهبي بحق: «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف، أو تضعيف ثقة[٢]».

هذه الأحاديث إذن هي أحاديث موضوعة، لم يقلها الرسول، وإنما اخترعت بعد الفتنة، إما حقداً على الصحابة لانغماسهم فيها، وإما مساهمة في إنقاذهم من سيل النقد الذي انهال عليهم بسبب مواقفهم وما أسالته من دماء.

ونقول أخيراً: إن الآيات والأحاديث التي ذكرناها في فضل الصحابة لا علاقة لها بموضوعنا، على فرض صحتها، وعلى فرض اتساع دائرة الصحابة لتشمل كل الأصناف الذين شملهم التعريف السابق أن موضوعنا هو قيمة الصحابة «العلمية»، والآيات والأحاديث تشيد بفضلهم الروحي والأخلاقي، وشتان ما بين الأمرين؛ فقد يكون المرء جاهلا ولكنه على درجة عالية من السمو الروحي والخلقي، وقد يكون عالما لكنه على درجة متواضعة من حيث السمو الروحي والخلقي. وصحبة الرسول ساهمت بلا شك في الارتقاء بخلقيات الصحابة وتنقية

---

(٢) راجع: أحمد أمين، فجر الإسلام، الطبعة السابعة، القاهرة ص ٢١٧.

أرواحهم، لكنها لم تقلب الغبي منهم ذكياً ولا الجاهل المتخلف عالماً تحريراً. إن الانقلاب من مرحلة الجهل الى مرحلة العلم تحتاج الى وقت، تتمكن فيه الحضارة الجديدة، أو الدعوة الجديدة، من تعميق جذورها في المجتمع. إن هذا الانقلاب لا يأتي فجأة، وبمجرد النطق بالشهادتين ولقاء رسول الله ﷺ. تلك حقيقة، تنتظم سائر الدعوات، والرسالات، والحضارات، لكنها رغم كونها حقيقة فقد غابت حتى الآن عن الكثيرين، نظراً للخلط بين مفهومي العلم والإيمان، أو بين الجانب العلمي الأخلاقي في الإنسان، والذي يقع فيه دائماً حضرات «المقلدين». إن الإيمان موقف شخصي ذاتي، لا يحتاج حدوثه لوقت كبير، أما العلم فهو ظاهرة حضارية، يتأخر ظهوره دائماً عن ظهور الدعوة التي حركت دواعيه. ولنضرب لذلك أمثلة مستقاة من الرسالات الثلاث الكبرى اليهودية والمسيحية والإسلام.

٦ - لقد خرج بنو إسرائيل مع موسى من مصر، مؤمنين به وبالإله «يهوه»، وصنع لهم موسى من المعجزات ما ثبت يقينهم بإلههم وبنبيهم، لكنه ما كاد يصعد الجبل لتلقي ألواح الشريعة حتى عمد قومه، في غيبته إلى عبادة العجل، رغم أنه ترك فيهم أخاه ووزيره هارون. فلما رجع هاله ما صنعوا، وقامت بينه وبين أخيه مشاجرة أخذ أثناءها موسى برأس أخيه يجرّه إليه. ولو أن أحداً أخبرنا بهذه الحادثة لما صدقناه؛ فهم «صحابة» موسى، ولا يتصور أن يعودوا إلى الكفر بعد أن هداهم الله إلى الإيمان، واستنارت بصائرهم بنور صحبتهم لموسى عليه السلام. لكن الذي أخبرنا بذلك هو القرآن، إذ يقول الله تعالى: ﴿واتخذ قوم موسى، من بعده، من حليِّهم، عجلا جسدا له خوار، ألم

يروا أنه لا يكلمهم، ولا يهديهم سبيلا، اتخذوه وكانوا ظالمين. ولما سقط في أيديهم، ورأوا أنهم قد ضلوا، قالوا: لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا لنكونن من الخاسرين. ولما رجع موسى إلى قومه، غضبان أسفا، قال: بئسما خلفتموني من بعدي، أعجلتم أمر ربكم؟ وألقى الألواح، وأخذ برأس أخيه يجره إليه، قال: يا ابن أمَّ، إن القوم استضعفوني، وكادوا يقتلونني، فلا تشمت بي الأعداء، ولا تجعلني مع القوم الظالمين﴾ [سورة الأعراف: آية ١٤٨ - ١٥٠]. حدث ذلك لأنهم، رغم صحبتهم له، لم يكن الايمان قد رسخ في قلوبهم، لكنهم بعد أن أصبح إيمانهم يقيناً لم يستجيبوا إلى ما دعاهم إليه من بناء الدولة. ذلك أن الإقدام على ذلك يتطلب فوق الإيمان درجة من الحضارة لم يكونوا قد استعدوا لها، فلم يكن غريباً منهم، عندما طلب إليهم أن يدخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لهم، أن يحجموا، وأن يقولوا له: ﴿اذهب أنت وربك فقاتلا إنّا ههنا قاعدون﴾ [سورة المائدة، آية: ٢٤]، ولم يقدموا على دخول هذه الأرض إلا بعد فترة طويلة، مات خلالها هارون وموسى. أما دولتهم فلم تقم إلا على يد داود عليه السلام بعد ذلك بفترة أطول. فبايمان «أصحاب» موسى كان موجوداً منذ البداية، أما العلم، أي الفكر الاستنباطي، فلم تظهر آثاره عندهم إلا بعد مضي عدة قرون.

وما حدث من أصحاب موسى حدث نظيره من أصحاب عيسى عليهما السلام، فقد كان أصحابه وحواريّوه من البسطاء، لقد آمنوا به كإنسان طوال وجوده بينهم، فلما إنتقل إلى الرفيق الأعلى، لم يكن التعقل الديني قد نضج لديهم، فأطلقوا لأوهامهم العنان، ونسجوا حوله الأساطير، وساعد على ذلك مولده من غير أب، ومعجزاته

البارعة، وإنتهى بهم الأمر إلى تأليهه. ولم يبدأ تعقلهم لعقيدتهم إلا بعد أكثر من قرن، عندما ظهر ما يطلقون عليه «البدع»، لأن أصحاب هذه البدع أرادوا أن تتعقلوا واما تؤمنوا به، وألا تعتنق إلا ما تراه غير مصادم للعقل. فهؤلاء الحواريون، لم يجدوا صعوبة في الايمان بعيسى عليه السلام، لكن الصعوبة نشأت عندما احتاج الايمان إلى تعقل لم يكن موجوداً لديهم بدرجة كافية، ولم يفدهم في ذلك ما استفادوه من نور صحبتهم له.

وما حدث في اليهودية والنصرانية حدث نظيره في الإسلام؛ إذ لم ينتقل الرسول الى الرفيق الأعلى حتى كانت الجزيرة العربية بأسرها قد دخلت في الإسلام لكنهم سرعان ما ارتدوا بعد أن علموا بموته، رغم أن فيهم من وفَدَ على الرسول وبايعه. ولم يكن ارتدادهم ارتداداً عن عبادة الله، بل كان رفضاً لبعض القيم التي جاء بها الإسلام والتي يتمثل بعضها في إيتاء الزكاة على سبيل المثال. إن إيتاء الزكاة يعني ظهور المسؤولية الاقتصادية، ولما كان استيعاب مفهوم هذه المسؤولية عملا حضارياً لم يكونوا قد استعدوا له عقلياً، فقد رفضوه. ويبدو - إذا اعتمدنا على بعض الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري - أن كثيراً من «الصحابة» لم يكونوا، رغم صحبتهم للرسول، قد استعد له، بدليل أن عمراً رضي الله عنه تردد في قتال المرتدين في بادىء الأمر. ولم يكن عمر رضي الله عنه رقيق الإيمان، ولا كان أقل خلقية من أبي بكر، لكن الإيمان والأخلاق شيء، والمقدرة على الفهم والاستنباط شيء آخر كما قلنا.

ولعل استعراض ما حدث أثناء الفتوح الإسلامية من مخالفة صارخة لروح الدين يوضح ما قلناه ويؤكده. فقد اعتبر القواد

والجنود الفاتحون أن ما أخذوه عنوة من هذه البلاد فهو غنيمة للمسلمين الفاتحين دون سواهم، يستوي في ذلك الأرض وما عليها من زرع وضرع وأنهار ورجال ونساء وأطفال، ويستوي في ذلك أيضاً البلاد التي فرّ أصحابها منها هرباً من جيوش المسلمين، رغم أن ذلك يجافي روح الإسلام وتعاليمه. فقد «كتب سعد بن أبي وقاص، بعد فتح العراق - كما ذكر ذلك أبو يوسف، ويحي بن آدم، وأبوعبيدة، والبلاذري، وغيرهم من أوائل مؤرخي الإسلام - كتب إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ينبئه أن الناس قد سألوه أن يقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم. كذلك كتب أبو عبيدة بعد فتح الشام إلى عمر ينبئه بأن المسلمين قد سألوه أن يقسم بينهم المدن وأهلها، والأرض وما فيها من شجر أو زرع، وأنه أبى ذلك عليهم حتى يبعث إليه عمر برأيه[1]».

وقد كتب عمر إلى سعد بن أبي وقاص، بعد أن استشار الصحابة من حوله، يقول: «أما بعد، فقد بلغني كتابك أن الناس قد سألوا أن تقسم بينهم غنائمهم وما أفاء الله عليهم. فإذا أتاك كتابي هذا فانظر ما جلبوا عليك في المعسكر من كراع أو مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واترك الأرضين (الأرض) والأنهار لعمالها، ليكون ذلك في أعطيات المسلمين، فإنا لو قسمناها بين من حضر لم يكن لم بعدهم شيء، وبمثل هذا كتب إلى أبي عبيدة وغيره»[2].

---

(١) محمد ضياء الدين الريّس: الخراج في الدولة الإسلامية، الطبعة الأولى، مصر، ١٩٥٧، ص ١٠١، ١٠٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٤

هذا ما حدث للأرض والبلاد المفتوحة في بداية الفتوحات الإسلامية، وهو يدل على أشياء:

فهو يدل، أولا، على أن صحابة رسول الله ﷺ قد حوروا معنى «الفيء»، فبعد أن كان قاصراً في زمن الرسول على الأرض التي تركها أصحابها إلى غير رجعة، كما حدث لأرض بني النضير الذين صالحهم الرسول «على أن يخرجوا من بلادهم، ولهم ما حملت الإبل من خرثيّ متاعهم، لا يخرجون معهم بذهب ولا فضة، ولا سلاح، فتحملوا إلى الشام[٣]»، أو التي لم يبق لها أصحاب، كما حدث لأرض بني قريظة؛ إذ لمّا حاصرهم الرسول، ونزلوا على حكم سعد بن معاذ الأنصاري، حكم بأن «تقتل مقاتلتهم، وتسبى ذراريهم، وتجعل أموالهم للمهاجرين والأنصار[٤]»، أصبح في زمن عمر يشمل الأراضي عموماً، وإن ظل أصحابها فوقها، أو تركوها على أن يعودوا إليها. ومعنى ذلك أن الانتصار في الحرب أصبح يعني نزع الملكية بشتى أنواعها.

وهو يدل، ثانياً، على أن هؤلاء الصحابة أنفسهم قد أعادوا مبدأ الرق، بعد أن كاد يقضي عليه الإسلام قضاء تاماً. لقد سيق الأسرى وذراريهم في هذه الفتوحات إلى المدينة حيث أقيم لهم معسكر، ثم ضرب عليهم الرق، وكان هذا بأمر خليفة رسول الله ﷺ، عمر بن الخطاب، دون أن يكون لذلك مستند من كتاب الله. ذلك أن القرآن لم يناقش قضية الحرية، وسبب ذلك في نظرنا هو أن الحرية الانسانية

---

(٣) تاريخ اليعقوبي، الجزء الثاني، بيروت، بدون تاريخ، ص ٤٩.
(٤) المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٥٢.

قضية بديهية كقضية الوجود نفسه لا تحتمل مناقشة أو جدالا. وقد أكد القرآن الكريم هذه الحقيقة عندما سوى بين البشر بقوله: ﴿يأيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير[1]﴾.

ولعل الذي أوقع المسلمين الأوائل في الخطأ هو حديث القرآن عن الرقيق وتوصيته بحسن معاملتهم وجعله عتق الرقيق كفارة لكثير من الذنوب، فظنوا أن ذلك يعني إباحة الاسترقاق. وهذا خطأ - كما قلنا؛ فالقرآن عندما يتحدث عن الرق والرقيق إنما يتحدث عن ظاهرة كانت موجودة قبل الإسلام، فأراد القضاء عليها بأن جعل العتق كفارة لمعظم الذنوب، ولو كان القرآن يرى مشروعية الرق لما جعله كفارة، إذ كيف يجعله كفارة ثم يبقى عليه؟ إن روح الإسلام وموقفه إزاء الرقيق الموجودين عندما ظهر الإسلام يتمثلان في قوله تعالى: ﴿والله فضل بعضكم على بعض في الرزق، فما الذي فضلوا برادّي رزقهم على ما ملكت أيمانهم، فهم فيه سواء، أفبنعمة الله يجحدون﴾[2]. فهذه الآية تتحدث عن «الأرقاء» الذين لا يكتفي القرآن بالحث على عتقهم ثم تركهم بعد ذلك ضائعين بلا أسرة ولا كيان، بل يدعو إلى إشراكهم في الثروة ليجدوا في ظلال ما يمنح لهم شيئاً يعوضهم عن كيانهم الضائع. ولذلك يبالغ القرآن في الحث عن العتق، فلا يكتفي بجعله رهناً بارتكاب بعض الأخطاء، بل يجعله موقوفاً على رغبة «العبد» نفسه، فيقول: ﴿والذين يبتغون الكتاب مما

---

(١) سورة الحجرات، آية: ١٣.

(٢) سورة النحل، آية: ٧١.

ملكت أيمانكم فكاتبوهم[٣] إن علمتم فيهم خيراً، وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾[٤].

ولعل الحق يتضح جليا في هذه القضية إذا رجعنا إلى مصدر الرق؛ فمن المعروف أن مصدر الرق هي الحرب، فالأسرى في الحروب يصبحون عبيداً. هذا ما كان سائداً في زمن ظهور الإسلام، وعند العرب قبل ظهور الإسلام. فهل أباح القرآن الاسترقاق نتيجة للانتصار في الحرب؟ نقول: لا؛ لأن الله تعالى يقول، في معرض بيان أحكام أسرى الحرب: ﴿يأيها النبي، قل لمن في أيديكم من الأسرى: إن يعلم الله ما في قلوبكم خيراً يؤتكم خيراً مما أخذ منكم، ويغفر لكم، والله غفور رحيم﴾[١]، ويقول أيضاً: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب، حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق، فإما منّاً بعدُ وإما فداءاً، حتى تضع الحرب أوزارها﴾[٢]. فالآية الأولى تعلم الرسول تطييب نفوس الأسرى ورفع روحهم المعنوية، بوعدهم بنيل أشياء أفضل من تلك التي فقدوها، والآية الثانية تقول صراحة إنه ليس مباحاً لنا إزاء الأسرى إلا أحد أمرين: إما المنُّ عليهم بإطلاق سراحهم إذا كانوا فقراء، وإما قبول الفدية منهم إذا كان لديهم ما يفتدون به أنفسهم، أما الرق فلم تتحدث عنه الآية أصلا.

وإذا كان القرآن، بذلك قد منع أن تؤدي الحرب إلى الرق،

---

(٣) المكاتبة هي الاتفاق بين العبد وسيده على أن يفتدي العبد رقبته لقاء مبلغ معين يؤديه للسيد، ويكون بعد الوفاء به حرّاً.

(٤) سورة النور، آية: ٣٣.

(١) سورة الانفال، آية: ٧٠.

(٢) سورة محمد، آية: ٤.

وقد كانت مصدره قبل الإسلام، فإنه يكون عملياً قد ألغاه بإلغاء مصدره. وفي ضوء هاتين الآيتين يصبح واضحاً أن حديث القرآن عن الرقيق، وحسن معاملتهم، وعتقهم، هو حديث عن شيء غير طبيعي، كان موجود فعلا، فحث على سرعة التخلص منه.

فإذا كان ما قلناه صحيحاً فإننا نتساءل: لماذا عمد المسلمون الأوائل، وهم صحابة رسول الله ﷺ، إلى مصادرة الأراضي المفتوحة وإلى استرقاق الأسرى؟ ليس لهذا السؤال سوى جواب واحد هو أن هؤلاء الصحابة، رغم إيمانهم العميق، ورغم حسن نواياهم، لم يكونوا قد استوعبوا، عندما اندفعوا في الفتوح، كثيراً من مبادىء الإسلام الحضارية، فاستيعاب مثل هذه المبادىء يحتاج إلى أجيال، فلما أتيحت لهم المغانم تصرفوا إزاءها طبقاً لما كان مألوفاً لديهم قبل الإسلام، وهذا يستوجب منا الحذر الشديد عند دراسة تصرفاتهم ولا يدفعنا إلى قبول آرائهم دون تمحيص. وهذا يستوجب منا أيضاً أن نعيد النظر في عبارة الإمام الشافعي «وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل، وأمر استُدْرِك به علم واستُنْبِط به، وآراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من آرائنا لأنفسنا».

٧ - لكن المغرمين «بالتقليد» يطيب لهم ترديد عبارة الإمام الشافعي السابقة، ويتشبثون باعتبار القرب من رسول الله زمنياً عاصماً عن الزلل في الفكر، فيضعون تصرفات الصحابة فوق كل مناقشة مهما بلغ من مصادمتها للعقل ولقواعد الدين نفسه. لقد دافعوا عن تهافتهم على السلطة وما ترتب عليه من قتل وسفك دماء بأن ذلك كان «اجتهاداً منهم يقصدون به وجه الله فللمخطىء منهم أجر وللمصيب أجران»، والمصيب عندهم دائماً هو الذي نجح في الجلوس على كرسي

الحكم. ودافعوا عما عمد إليه هذا السلف الصالح من مصادرة ورق بحجج مضحكة، قالوا: إن المسلمين الأوائل، بما عمدوا إليه من مصادرة واسترقاق لم يفعلوا أكثر من اللجوء إلى المعاملة بالمثل، والمعاملة بالمثل سائغة غير منكورة، لا يتجه إليها نقد أو تجريح. لقد فعل المسلمون بأعدائهم ما كان سيفعله هؤلاء بهم لو أنهم انتصروا عليهم. إننا نسمع هذه الحجة في كل مكان، ونقرؤها في كل كتاب رغم ما تتضمنه من خطأ فاحش. إنها تقوم على أساس النظر إلى الإسلام كدولة لا كدعوة، أو على أساس الخلط بين الدولة والدعوة، وتلك رؤية خاطئة؛ فالإسلام كدين هو دعوة وليس دولة، إنه مجموعة من المبادىء والمثل العليا يؤدي اعتناقها وتطبيقها الى سعادة الإنسان، بصرف النظر عن الإطار الذي يمكن أن تطبق فيه. والدعوة لمبادىء الإسلام - سواء أكان القائم بها فرداً أو دولة - محدودة بحدود هذه المبادىء، وإن خالفت بذلك جميع الأنماط السائدة في التعامل وقت قيامها، بل إن الدعوة إلى المبادىء الجديدة - مهما كانت - لا بد أن تخالف في سلوكها جميع الأنماط السائدة. إنها ثورة «جديدة» عليها، فكيف تسلك سلوكها وتحذو حذوها؟ وإن أصحاب الدعوات الكبرى يجب أن تقوم تصرفاتهم على المثل العليا، لا على المعاملة بالمثل، إذ كيف يمتازون عن غيرهم إذا كانوا يتصرفون مثل تصرفاتهم؟ إذا كانت المصادرة سائدة في دولة الفرس قبل أن يجتاحها أنصار الدعوة الإسلامية، فما مزية هذه الدعوة إذا لجأت إلى نفس الأسلوب؟ وإذا كان الرق سائداً قبل الإسلام فما مزيته إذا أبقاه ولم يقض عليه؟ ثم ما معنى المعاملة بالمثل إذا كان القرآن لا يبيح هذه «المعاملة بالمثل»؟ أجوبة متهافتة لا يمكن تفسيرها إلا بتسلط روح التقليد والتقديس لكل قديم.

٨ - فإذا كان قد تبين لنا أن الصحابة ليسوا أهلا للتقليد دون مناقشة، نظراً للأخطاء التي وقعوا فيها، بحسن نية، فهل كان تابعوهم وتابعوا تابعيهم خيراً منهم؟ لا، بكل تأكيد، وموقفهم من أحد حدود الله خير شاهد على ذلك، ونقصد بهذا الحد حدَّ الزاني المحصن[١].

لقد بيَّن القرآن الكريم حكم ارتكاب جريمة الزنا في عدة آيات منها: ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم، فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا. واللذان يأتيانها منكم فآذوهما، فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما إن الله كان تواباً رحيماً﴾[٢]. وقد ذهب الفقه إلى أن حكم هذه الآية منسوخ بما ورد في سورة النور من قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، وليشهد عذابهما طائفة من المسلمين﴾[٢]. وقد أفرد القرآن الكريم حكماً خاصاً بالإماء، فقال تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات، فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم، بعضكم من بعض، فانكحوهن بإذن أهلهن، وآتوهن أجورهن بالمعروف، محصنات غير مسافحات، ولا متخذات أخدان، فإذا أحصنّ فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾[٢].

---

(١) المحصن هو الذي تزوج ودخل بزوجه، سواء أكان ما زال متزوجاً عند ارتكابه لهذه الجريمة أم لا.

(٢) سورة النساء، آية: ١٥، ١٦.

(١) سورة النور، آية: ٢

(٢) سورة النساء، آية: ٢٥.

تلك هي أحكام ارتكاب جريمة الزنا كما وردت في القرآن الكريم. لكن العلماء من سلفنا الصالح لم يقفوا عند حدّ ما أنزل الله بل تجاوزوه، فأوجبوا الرجم على الزاني أو الزانية المحصنين من الأحرار والحرائر، وأبقوا حكم الآية فيما يتعلق بالزاني والزانية غير المحصنين، وفيما يتعلق بالأمة والعبد، فمن أين جاءوا بهذا الحكم؟ وما أسباب المجيء به؟

لما كان «حد الرجم» غير موجود في كتاب الله فقد اختلفوا في مصدره؛ قال بعضهم إن هذا الحكم ثابت بالقرآن الكريم، وادعوا أنه كانت توجد في القرآن آية تنص على رجم الزاني المحصن وكذلك الزانية المحصنة، لكن تلاوتها قد نسخت وبقي حكمها ثابتاً. وفي هذا الصدد يقول الفخر الرازي في تفسيره، ناقلا عن صاحب كتاب الفنون: «... وقال: حدثنا اسماعيل بن جعفر عن المبارك ابن فضالة عن عاصم بن أبي النجود عن ذر بن حبيس، قال لي أبيّ بن كعب: كأيِّنْ تعد سورة الأحزاب؟ قلت: اثنتين وسبعين آية أو ثلاثة وسبعين آية. قال: إن كانت لتعدل سورة البقرة، وإن كنّا لنقرأ فيها آية الرجم. قال إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله، والله عزيز حكيم. وقال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن مروان بن عثمان عن أبي أمامة بن سهل أن خالته قالت: أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم:الشيخ والشيخة فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة»[٣]. قالوا: وقد نسخت تلاوة هذه الآية وبقي حكمها، كما أسلفنا.

---

(٣) الاتقان في علوم القرآن، الطبعة الأولى، مصر، بدون تاريخ، الجزء الثاني، ص ٢٥.

وقال بعض آخر من هؤلاء العلماء إن الرجم ثابت بالحديث الشريف؛ فقد ثبت أن رسول الله ﷺ أمر برجم المرأة الغامدية بعد أن زنت وكانت محصنة. أما المحدّثون فإنهم يقولون إن الرجم ثابت بالقرآن والسنة معاً، استناداً إلى الآية المنسوخ تلاوتها وإلى ما ورد من أحاديث.

تلك هي قصة ثبوت حد الرجم، وهي في رأينا واضحة التلفيق، وتمثل نوعاً غريباً من الجرأة على كتاب الله، فضلا عما تمثله من مجافاة للمنطق، ولعل ما في هذه القصة من غرابة وبعد عن منطق الاستنباط هو الذي حداً بالخوارج إلى إنكار الرجم كحدٍّ من حدود ارتكاب جريمة الزنا، وعلى أن تحتجوا لإنكارهم بحجج قوية وكثيرة، فقد احتجوا على سبيل المثال بقوله تعالى: ﴿فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾، فقالوا: «لو وجب الرجم على المحصن لوجب نصف الرجم على الرقيق، ولكن الرجم لا نصف له.... وقوله تعالى:: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ يقتضي وجوب الجلد على كل الزناة، وإيجاب الرجم على البعض بخبر الواحد يقتضي تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد، وهو غير جائز، لأن الكتاب قاطع في متنة، وخبر الواحد غير قاطع في متنه، والمقطوع راجح على المظنون»[1].

ولنا أن نتساءل: إذا كانت قد وجدت آية قرآنية تتضمن الرجم ولا يزال حكمها باقياً، فلماذا نسخت؟ أيستطيع أحد من المغرمين بالتقليد أن يجيب على هذا السؤال؟ لقد نقل السيوطي إجابة صاحب

---

(١) التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي، الجزء الثالث والعشرون، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، القاهرة، ص ١٣٤.

الفنون عن هذا السؤال عند حديثه عن أنواع النسخ فقال: « الضرب الثالث ما نسخ تلاوته وبقي حكمه. وقد أورد بعضهم سؤالا وهو: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم؟ وهلاّ أبقيتْ التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟ وأجاب صاحب الفنون بأن ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة الى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به، فيسرعون بأيسر شيء، كما أسرع الخليل الى ذبح ولده بمنام، والمنام أدنى طرق الوحي »(٢). ولا يخفي ما في هذه الإجابة من تهافت، فإثبات حدٍّ من حدود الله لا يتأتى عن طريق « غير مقطوع به ». وأكبر الظن أن بعض العلماء قد عمدوا إلى تحريف كتاب الله، وإدراج آية ليست منه فيه، قضاء لمآرب شخصية أو إجتماعية. ونحن لا نستطيع أن نعيِّن السبب الذي من أجله عمدوا إلى فعلتهم على وجه الدقة، لكننا نستطيع أن نقول إن بعض هذه الأسباب ربما كان الانقلاب الاقتصادي والاجتماعي السريع اللذان صاحبا الفتوحات الإسلامية؛ لقد أحدثت هذه الفتوح بما جلبت على المجتمع الإسلامي من أموال وخيرات ورقيق ثراء مفاجئا لم يكن لهم قِبَلٌ باستيعابه الاستيعاب الأمثل، فانغمسوا في الملذات، واستسلم كثير من رؤسائهم وخلفاء رسولهم الى حياة المجون وليالي الخمر والإماء، ضاربين عرض الحائط بحياتهم الأسرية وبمشاعر زوجاتهم من الحرائر، فما لبث المجون أن وجد طريقه إلى مخادعهن، فاستكثر الرجال ذلك، فعمدوا الى بعض الفقهاء والمحدثين، فاخترعوا لهم آية زعموا أنها كانت قرآناً يتلى كما اخترعوا لهم بعض الأحاديث،

---

(٢) الاتقان في علوم القرآن، المجلد الأول، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٥١م، ص ٢٤، ٢٥.

أخذوا كل ذلك عن الاسرائيليين وألبسوه ثوباً إسلامياً، ليرهبوا زوجاتهم إذا راودتهن نفوسهن في تقليد أزواجهن. والذين سيستغربون هذا التفسير كثيرون، لكن عليهم أن يعودوا بذاكرتهم إلى قصة إعدام الأميرة السعودية، فالظروف هي الظروف، والملابسات هي الملابسات وما أشبه الليلة بالبارحة.

إن الذي يهمنا هنا، قبل كل شيء، هو التنبيه على هذا الخطأ الذي وقع فيه سلف الأمة، فنقله عنهم أصحابنا من المقلدين، وجعلوه دينا يطالبون بالعودة الى تطبيقه رغم ظهور تلفيقه.

وإذا كان الصحابة قد وقعوا في بعض الأخطاء، ثم جاء تابعوهم فوقعوا في أخطاء أخرى أكبر وأشد جسامة، فهل استطاعت الأجيال التي جاءت بعدهم تصحيح هذه الأخطاء؟ نستطيع أن نقول إن كل من حاول من رجالات الماضي تأمل هذه الأخطاء والتنبيه عليها قد اتهم بشتى الاتهامات، وطورد حتى ماتت آراؤه، وظل الزيف سائداً تتلقاه الأمة بالقبول، وتتقرب إلى الله بإعادة نشره وتقريظه، محفوفاً بهذا الدعاء الحار: «اللهم اجعلنا من المتبعين لا من المبتدعين».

٩ - ظهر مما أسلفنا أن الصحابة وتابعيهم وتابعي تابعيهم لم يكونوا معصومين من الخطأ في استنباطهم للأحكام الشرعية والدينية عموماً، فظهر بالتالي خطأ المنهج المتبع في نشر آثارهم «كتراث»، هذا المنهج الذي يقوم على اعتماد القرب زمنياً من رسول الله مقياساً وحيداً للحكم على صحة الآراء، والذي لا يزال سائداً حتى يومنا هذا. كذا فقد اتضح أن هذا المنهج أدى إلى صرف أبناء الجيل الحالي عن واقعه، وجعله يعيش في الحاضر بفكر الماضي، الأمر الذي

يتنافى مع القرض الأصلي من نشر التراث، وهو التعريف بالماضي كأساس لنهضة متميزة في طابعها وسماتها، فماذا ينبغي أن نصنع؟

علينا أولاً أن نعي هذه الحقيقة وهي أن الحياة أقوى من كل شيء، حتى من الدين نفسه، وأن أي فكر ديني لا يعتمد حقائق الحياة أساساً للنظر والاستنباط هو فكر مقضى عليه بالاندثار، مهما كثر من حوله النائحون؛ ومهما أظهر الجامدون من براعة في تزيين أفكار الماضي وتزويقها للناس. إن الدين نص ومجتمع يتخاطب مع هذا النص، ولكل مجتمع مشاكله وقضاياه التي يطلب لها حلولا لا تتناقض مع الدين، ولن يستجيب الناس لحلول تتنافى مع واقعهم أو تصادم ضروراتهم باسم الدين. وإذا أرغم مجتمع على قبول أفكار لا يجد لها صدى في واقعه فإنه قد يتظاهر بالاقتناع، لكنه سرعان ما يستفيق ويرفض، ثم يكون الطوفان.

وعلينا بعد ذلك أن نعي حقيقة أخرى هي أن الحضارة الإسلامية ليست بهذه الضخامة التي يصورها بها البعض؛ لقد نزل القرآن وحيا يتضمن بذور حضارة إنسانية ساحقة، لكن ما حدث للمسلمين من ثراء مفاجيء في سنوات الإسلام الأولى، صرفت المجتمع الإسلامي عن التأمل والتعمق، فانهارت تلك الحضارة وهي ما تزال في مهدها، فليس من الحقيقة في شيء ما نضفيه على آثار الماضي من طابع الأبهة والعظمة والعبقرية. لقد كنا في حاجة إلى هذه المبالغة يوم أن كنا نرزح تحت نير الاستعمار، حتى لا تضيع شخصيتنا الحضارية في شخصيات المستعمرين. أما الآن، وقد تحررنا، فإن الرجوع الى الواقع ورؤيته كما هو بدون زيف، هو الشرط الأساسي لامكان النهضة من جديد.

وعلينا، بناء على الحقيقة السابقة، أن نعيد النظر في قيمة هذه الأكداس من الكتب الدينية التي تتعبد للماضي، وتصوره للأجيال الحاضرة على أنه يحتوي على كل ما أبدعه الجنس الإنساني في العلم والفن والآداب، وانه قد فاق في إبداعه أحدث ما توصلت البشرية إليه من قيم وآراء في السياسة، والحرب، والاجتماع، والاقتصاد، وأن كتاب المسلمين، وهو القرآن، يتضمن إشارات، ولو خفية، إلى أحدث ما اكتشفه الانسان في الفلك والكيمياء والطب وسائر العلوم التقنيـة. إنها كتابات تتسم بالكذب والتضليل، وليس بالكذب والتضليل تبنى الحضارات.

فإذا فعلنا ذلك، كان علينا أن نعيد النظر في تراثنا ونشره، بروح الدراسة النقدية، لا بروح التقديس والتصديق لكل ما يحتويه. ولكي يكون هذا العمل جاداً، فمن الواجب أن يحظر على غير الجامعات أن تقوم به، وأن يشترط لنشر أي عمل من أعمال التراث أن يكون مسبوقاً بدراسة منهجية، نقدية وموضوعية، تتناول - بالدرجة الأولى - وضعه في مكانه الحقيقي من حركة التاريخ.

ثم علينا أخيراً، أن نعيد النظر في مناهج الدراسة في معاهدنا وجامعاتنا الدينية؛ فهذه المناهج هي أسُّ البلاء. إنها تخرج لنا أفواجاً من المتقوقعين في دهاليز العصور الوسطى، وهؤلاء سيأخذون مكان الصدارة دينياً بحكم التخرج من هذه الجامعات، ثم يرتدون بنا إلى الوراء بحكم ثقافتهم، لأن الإنسان لا يكون إلا نفسه. وكيف يعقل أن ندعي قدرتنا على النهوض وما زالت جامعاتنا الدينية تعلم أبناءها أن الإنسان بعد أن يموت سيبعث في قبره لفترة قصيرة يسأل فيها عن أعماله، وأن اللغة التي سيسأل بها هي اللغة السريانية؟

وأود قبل أن أنهي هذا المقال أن أذكر فقرة قالها أحد كبار أساتذة الأديان في السربون لرجال الدين: «إن ما تعلمونه لنا على أنه عقيدة لا يصادف مكاناً في نفوسنا، فنفوسنا لم تعد مستعدة، بحكم ما حصلته من علم وفلسفة حديثة، على إدراك مفاهيم الزمن الغابر والقرون الوسطى. نحن نعلم تماماً أن القديس أوغسطين والقديس توما الأكويني كانا في زمنهما فيلسوفين يتمتع كل منهما بعلم واسع وعميق، لكن مناهج استدلالهما على حقائق الدين المسيحي الأساسية لم تعد توقظ في نفوسنا إلا الفضول والاستغراب المشوبين بالاحترام. هذان الفيلسوفان لم يعودان يؤثران فينا، أو يقنعاننا. وإن كل ما نشعر به نحوهما ليس إلا إعجاباً أدبياً مرده صفتهما التي أصبحت أثرية. إننا نفكر، ونحس، ونرى، على خلاف ما كانا يفكران، ويحسان، ويريان، بل إننا نعرف أشياء لم يكونا يعرفانها. إن اسم أي من القديس أغسطين أو توما الأكويني لا يتردد على شفاهكم، معشر رجال الكهنوت، إلا ممثلا لسلطة دينية لا تقهر، ومع ذلك فقد تعلمنا أن روح أولهما العلمية والفلسفية لا تتلاءم مع روح ثانيهما، فلماذا إذن تعتبرون أن حبسنا في أفكارهم أمر سهل ميسور؟[1]». فهذه الفقرة أريد أن أتوجه بها الى حضرات القائمين على أمر جامعاتنا الدينية، فهي تنطبق عليهم تمام الانطباق، إذا استبدلنا اسم القديس اغسطين وتوما الأكويني باسم الغزالي وإمام الحرمين.

د/ محمد محمد حسنين
أستاذ مساعد - بقسم علم التفسير
كلية الآداب والتربية - جامعة قاريونس في ١/ /١٩٨١م

Charles Guignebert: L'évolution des dogmes, Paris, 1920, p. 12.